

## الجريمة بين الفعل الاجتماعي والبناء المعرفي

### *Crime between social action and cognitive construction*

بوهروم عبد الحكيم<sup>1</sup>، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر  
 BOUHAROU Abdelhakim, Badji mokhtar universiy-Annaba-Algeria  
 ihremen@gmail.com  
 شارف عماد، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر  
 CHAREF Imad, University of Larbi Tebessi - Tebessa, Algeria  
 Charef.sociocrimino@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/30

تاريخ القبول: 2018/11/28

تاريخ الإرسال: 2018/11/27

### ملخص

يعالج هذا المقال أحد القضايا الجوهرية في حقل المعرفة العلمية المعروف بعلم اجتماع الجريمة و الانحراف ، الممثلة في عدم وجود اتفاق و اجماع بين المدارس والتيارات - المتناولة لهذا الموضوع - في مسألة تحديد موضوعه الدقيق ما يحول دون توفير له شروط استقلاله من حيث الحدود التفسيرية، وهذا ما يطرح اشكالية ازدواجية تفسير الجريمة، بين القانون الجنائي كعلم معياري والمعايير الاجتماعية، ما ينعكس سلبا على مستوى بناء الموضوع في الحقل المعرفي المتخصص لعلم اجتماع الجريمة، ولذا تبرز ضرورة اعادة تشكيل الحقل التفسيري لعلم اجتماع الجريمة و الانحراف مما يفترض التحلي بالجرأة المنهجية عن طريق تبني منهجية التنظير المجتدر والتي تسعى الى بناء مفاهيم تكون مجتدر في واقع الأفراد الذي يشكلونه. الكلمات المفتاحية: الانحراف، الجريمة، رد الفعل، القانون الجنائي، منهجية التنظير المجتدر.

### Abstract

*This essay deals with a fundamental question in the field of sociology of crime and / or deviance represented by the disagreement of different currents and schools when determining its object of research, and consequently conditions of the autonomy of its explanatory field. This raises the issue of the duality that characterizes the explanation of the crime that navigates between criminal law as a normative framework and social norms and thus acts negatively on the construction of its object of knowledge. This is why the reconstruction of the explanatory field of the sociology of crime and / or deviance requires methodological audacity by adopting a grounded theory methodology which is based on the construction of concepts rooted in the reality of individuals who structure it.*

**Keywords:** *Crime, criminal law, deviance, grounded theory, reaction.*

<sup>1</sup> المؤلف الرئيسي: بوهروم عبد الحكيم، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.



## مقدمة

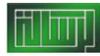
يعالج هذا المقال أحد القضايا الجوهرية في علم اجتماع الجريمة أو هذا الحقل المعرفي، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم اتفاق المدارس والتيارات في تحديد موضوعه واستقلالته ويرسم حدودا تفسيرية وافية وخاصة، تتموقع ضمن أطره النظرية، دون اللجوء الى علوم أخرى مثل علم النفس، الأنثروبولوجيا، العلوم الأخلاقية والبيولوجيا والمتواجدة في الأصل في علم الاجرام<sup>2</sup>، وموضوعه الجريمة والمجرم، سواء على المستوى الفردي و يبحث عادة في الأسباب (L'étiologie du crime)، والعلاج ويجد مرجعياته في الدراسات الاكلينيكية (Les études cliniques)، والمتمركزة في أعمال مدرسة لوفان البلجيكية L'école de Louvain هذا من جهة، من جهة ثانية وعلى مستوى الاجرام La criminalité كحركة واسعة ترتبط بشبكة علانقية معقدة تعكس المواجهة بين قوى الضبط الاجتماعية والمجرم ونظم التسوية.

لطالما شكلت هذه القضية جدلا واسعا على المستوى المعرفي، اذ هناك من يقترح موضوع البحث داخل اطار براديفم القانون الجنائي كعلم معياري يمثل القاعدة التجريبية الرسمية ويعكس الفعل الدولاتي، ومنهم من يرهن موضوع التخصص بالمعايير الاجتماعية وهو ما يجعله واسعا ويمتد حتى الى السلوكات المنحرفة ويعكس الفعل الاجتماعي، بين هذا وذاك تظهر هوة معرفية تضع هذا التخصص في اشكالية هي موضوع بحثنا، وارتأينا الاعتماد على أحد المقاربات المنهجية، المعروفة بمنهجية التنظير المجذّر، كمحاولة لتجاوز هذه الثنائية بإعادة تشكيل حقل تفسيري يكون مجذرا في المعطيات الميدانية.

### 1- المساءلة الابستمولوجية والمنهجية:

تلجأ أغلب الدراسات في علم اجتماع الجريمة إلى دراسة الظواهر أو الوقائع الاجتماعية ( Les faits sociaux)<sup>3</sup> والتأسيس لها دون البحث في مرجعيتها، أي كيفية بنائها من طرف أفراد المجتمع سواء معنا أو سلوكا<sup>4</sup>، فالباحث في علم الاجتماع يعتبر هذه الوقائع مؤشكلة (Problématisé) وجاهزة للدراسة، وغالبا ما يتم التعبير عنها بالأرقام من طرف قوى الضبط الرسمية المسند اليها مهمة تطبيق القانون، فهذه القضية في الحقيقة تعكس الجدل القائم بين الباحثين على المستوى المنهجي والابستمولوجي بخصوص مسألة البناء الاجتماعي للموضوع (أي موضوع الدراسة) على المستوى المؤسسي والممارسات الاجتماعية، إذ يعتبر البناء الأولي أو القبلي لهذا الموضوع (La pré-construction de l'objet) بالنسبة لباشلار (Bachelard) من المعوقات الابستمولوجية في انتاج المعرفة العلمية.<sup>5</sup>

يطرح مفهوم الجريمة ازدواجية معرفية تحيلنا على اشكالية التفسير المعياري القانوني أي الهوية القانونية للفعل والمعايير الاجتماعية أي البناء الاجتماعي للفعل، هذه الازدواجية تنعكس على المستوى المعرفي وبناء الموضوع في حقل علم اجتماع الجريمة الذي من المفروض أن يغطي الفراغ الموجود بين وضعية معينة غير كافية ووضعية مرجوة تصاغ في شكل أهداف للدراسة دون الوقوع في خطر احتضان واقع مقابل السلم المعياري<sup>6</sup> والتسليم به ومن ثم دراسته دون البحث حتى في السياقات التاريخية، السوسيواقتصادية والسياسية المؤثرة في نشأته.



كان الهدف من الدراسة إعادة تشكيل الحقل التفسيري للجريمة، وإعادة بناء الموضوع من الواقع الأميركي للفاعل الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على منتج المعرفة - أي الأستاذ الباحث في علم الاجتماع كملاحظ/ مفسر للحقائق الاجتماعية له أبعاد ثقافية وقيم اجتماعية لا يمكن أن يتجرد منها، ومحكوم أيضا بواقع مؤسساتي أكاديمي يعمل عمل الرقابة على إنتاج المعرفة، إذ على حد تعبير دلتي (Dilthey) يكون فهم الوقائع الاجتماعية من الداخل... وإذا اعتبرناها كموضوع، فالوقائع موجودة بداخلنا عن طريق الخبرة، عكس الطبيعة.<sup>7</sup>

إن أشكلة (La problématisation) الجريمة تقتضي وضع المفهوم محل مساءلة معرفية تحيلنا على أعمال فوكو Foucault و فاين Veyne بحيث أنه لا يمكن تاريخيا تفسير الجريمة كفعل اجتماعي انطلاقا من القانون الجنائي الذي يعتبر في حد ذاته نتاجا لهذا الفعل أو منبثقا عنه.<sup>8</sup> وهو ما يفسر التفاوت أو الحيد في ردة الفعل تجاه الوضعيات المختلفة بين الرؤية القانونية كمعيار تجريبي فعال بوضعية مرجعية مركزية المسماة بالنواة الصلبة عند جاسان Gassin وهي الأفعال الضارة بالنظام الاجتماعي رغم تعرض هذه الفكرة لعدة انتقادات<sup>9</sup>، وبين المعايير الاجتماعية.

ويمكن ملاحظة هذا التفاوت في ردة الفعل من خلال دراستين: الأولى التي قام بها كل من لوبلان و تي<sup>10</sup> Leblanc, Thi حول رد الفعل الاجتماعي للانحراف من خلال عرض مجموعة من الأفعال المجرمة بموجب قانون العقوبات الكندي على عينة تتكون من 111 شخص مقابل مجموعة من الاختيارات كرد فعل على هذه الأفعال والتي تظم في نفس الوقت الرسمية وغير الرسمية، وتتمحور بين التوبيخ وعقوبة الإعدام، كان الهدف من هذه الدراسة قياس درجة التوافق والإجماع في ردة الفعل بين المبحوثين، وقياس الهوة الموجودة بين ردة الفعل الرسمية عن طريق الأجهزة القضائية مقابل غير الرسمية، وخلصت الدراسة إلى أن ردة الفعل غير الرسمية تجاه الأفعال العنيفة كالقتل والاعتصاب تنحى دائما وبإجماع إلى أقصى العقوبات والتي تصل غالبا حتى إلى الإعدام، مقابل الحقيقة القضائية، أي الأحكام الفعلية تجاه هذه الجرائم والتي تظهر على أنها أقل درجة من الناحية العقابية، أما الأفعال التي تمس بالنظام الاقتصادي، كالغش والتزوير فغالبا ما تقابلها ردات فعل ضعيفة نسبيا من الناحية غير الرسمية مقابل الواقع المؤسساتي، أما الدراسة الثانية التي قام بها كل من وولفغانغ، سيلين (Wolfgang, Sellin, 1977) على عينة تتكون من 50000 مواطن أمريكي من خلال قياس درجة عنف الجرح، فكان الهدف منها تحديد مفهوم الجريمة كما هو محدد في الوعي المشترك للأفراد، وأظهرت النتائج أن المتغيرات الرئيسية التي أخذت بعين الاعتبار من طرف المبحوثين في أحكامهم من خطورة هي: 1/ الضرر اللاحق بالسلامة الجسدية، 2/ الأخطار المحتملة، 3/ وسائل العنف المستعملة، 4/ الضعف النسبي للضحية، 5/ نية المذنب.

وما تم استنتاجه من خلال هذه الدراسة هو أن أغلبية الأفعال التي حازت على درجة عالية من الخطورة في نظر المبحوثين هي أفعال عنيفة كالقتل والاعتصاب وتفجير أماكن عمومية، أما الاختلاسات وكل ما يتعلق بالنظام الاقتصادي لم تحظ بدرجة عالية من الاتفاق، رغم ما تسببه من أضرار اجتماعية، فالإجماع كان يدور حول الضرر الظاهر ودرجة اللاعدالة الناتجة عن الفعل، لكن رغم إجماع جميع فئات المبحوثين على



خطورة الأفعال ودرجة النفور منها إلا أن هناك اختلاف من ناحية العقاب الموجه تجاهها، فحسبهم الغني يكون أقل عرضة للعقاب في إجابات المبحوثين مقابل نفس الفعل عند الفقير والأبيض مقابل الأسود.

هذا التفاوت لا يظهر في ردة الفعل فقط، وإنما في تحديد ماهية الفعل في حد ذاته، فهو لا يخضع لمرجع مُوحد ولا إلى نواة صلبة، يتم من خلالها حصر جميع الجرائم وتجميعها في نموذج مثالي، وهذا التباين لا تكاد تخلو منه الكثير من المجتمعات باستثناء المجتمعات المنسجمة كدول شرق آسيا مثل الصين والدول الاشتراكية سابقا سواء كانت افريقية، أمريكية أو آسيوية أين تكاد تكون قوانينها مرآة عاكسة للمعايير الاجتماعية وتكاد تحظى بإجماع أغلبية أفراد المجتمع.<sup>11</sup>

يبدو أيضا أنه ومن خلال مراجعة الكثير من الدراسات والأبحاث أن هذه الاشكالية تنعكس حتى على بناء المواضيع اذ تتأرجح بين الجريمة والانحراف وفي بعض الأحيان تخرج عن هذا الاطار تماما، من هنا كان لا بد من البحث في الاطار المرجعي الذي يحكم تفسير الجريمة والذي يمثل في هذا الاطار الطبقة المظلمة والمشاركة في ذات الوقت بين القانون الجنائي والمعايير الاجتماعية، فالهدف من اعادة تشكيل حقل تفسيري يكون متأصلا في الواقع العلمي للذات العارفة لتجاوز البناء القبلي لموضوع الجريمة والذي ينعكس سلبا على الدراسات في علم اجتماع الجريمة والانحراف.

ويتعين علينا من خلال ما تم تقديمه بلورة سؤال محوري يكون كالتالي:

- ما الأطر المرجعية التي يُحتكم إليها في تفسير الجريمة والتي تقتضي ردة فعل اجتماعية؟

## 2- منهجية الدراسة والاطار البحثي:

اعتمدت الدراسة على منهجية التنظير المجدّر Methodologie de la théorisation enracinée، التي تطورت في سنوات الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية على يد كل من جلاسر وستروس Glaser et Strauss وتعني البيانات التي تكون مجدّرة في واقع الأفراد كما يفهمونه ويعبرون عنه، أي السياق الاجتماعي الذي تجرى فيه الدراسة.

تعتبر منهجية التنظير المجدّر ذات ابستمولوجيا ميدانية تعود بجذورها الى التيار البراغماتي النفسي والنظرية التفاعلية الرمزية، وترتكز على الاستقراء وتصنف على أنها مقارنة نوعية تعتمد في تحليلها على الفهم والتأويل للواقع المعاش، فهي تختلف عادة عن المقاربات الوضعية من حيث أنها تعتبر الحقيقة نسبية وليست مطلقة، وحسب فشرماز Charmaz التي تمثل الجيل الثالث لهذه المقاربة، بنموذجها البنائي Constructiviste تعتبر الحقيقة بناء منبثق عن تأويلات الأفراد وكنا قد اعتمدنا في تحليلنا على هذا النموذج لما يتوافق والموضوع.

تعد هذه المقاربة المنهجية متكاملة من حيث الموقف الابستمولوجي ووجهة النظر النظرية، وكذا طريقة تحليل البيانات حيث تعمل بشكل دائري، اي بين جمع وتحليل البيانات حتى انتهاء البحث.

تنطلق الدراسة من التصور المعطى عن العالم من طرف المشاركين في البحث انطلاقا من تفاعلهم مع هذا الواقع وخبراتهم السابقة وكيف يؤثر على بناء الموضوع في علم اجتماع الجريمة والانحراف أي كيفية التأسيس لمفهوم الجريمة انطلاقا من الممارسات اليومية لهؤلاء الذين ينتجون المعرفة،<sup>12</sup> اذا اعتبرنا العلم بصفته



بناء<sup>13</sup>، مقارنة بالقانون الجنائي الذي يعتبر القاعدة القانونية الرسمية لتجريم الأفعال المنعكس في احتكار الدولة للعنف وسيطرتها على فضاءاتها من خلال هذه القوانين، ويسعى النموذج البنائي الى التركيز أساسا على كيفية بناء الظواهر الاجتماعية، ويختلف عن النماذج الكلاسيكية للنظرية المجردة التي ترى في بناء الواقع خارج عن الذات العارفة أي الباحث، إذ في الحقيقة أنه لا توجد حدود فاصلة بين الذات-الفاعل- وموضوعه فالباحث جزء من الواقع بتفاعله وخبراته فكلنا نتأثر بالسيرورة التاريخية والسياق الثقافي الذي نعيش فيه ونبحث في اعطاء معنى للحقيقة وفي هذه الحالة تخضع البيانات الى تأويل مزدوج وهو تأويل المبحوث للواقع داخل الاطار المؤسسي الجامعي وتأويل الباحث لواقع هذا المبحوث، بالاعتماد على ما يسمى بمقاربة مرجعية المبحوث<sup>14</sup> La perspective EMIC أي فهم المعاني الذاتية المشتركة في جماعة اجتماعية بما في ذلك نموذج الخبرة الذي تتميز به ثقافتها<sup>15</sup>. تولى المقاربة البنائية في النظرية المجردة حسب شارماز أهمية للظاهرة المدروسة وترى بأن المعطيات وتحليلها تكون نتاج للخبرات المشتركة، كما تبحث في كيفية بناء المعاني والخبرات من طرف المبحوثين في وضعيات خاصة<sup>16</sup> أي البحث في الكيفية التي يبني بها الباحث مفهوم الجريمة داخل السياق الاجتماعي المؤسسي، والوضعيات المختلفة والخفية التي تؤثر على هذا البناء في علاقة مع قوى اجتماعية معينة وفي بعض الاحيان قد تكون الاختيارات مدعومة بفرض انتهازية.

تم الاعتماد على جميع مراحل منهجية التنظير المجرد بما في ذلك المعاينة النظرية التي تقتضي جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات وتحليلها الى غاية درجة التشبع النظري، أما المعطيات التي تم جمعها من الميدان فتجمع بين المشاركين Les participants بالمفهوم المستخدم من طرف هذه المقاربة وهو مجموعة من أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة تبسة، بالإضافة الى عروض التكوين لعلم اجتماع الجريمة وعلم اجتماع الاجرام في طوري اليسانس والماستر على التوالي والبعض من مذكرات التخرج والرسائل الجامعية كمرحلة أولى. بالنسبة لتحليل البيانات تم الاعتماد على تقنية التحليل الثلاثية المستخدمة من طرف ستروس وكوربين (Strauss et Corbin) بالإضافة الى المصفوفة التحليلية وهي كالآتي:

الترميز الأولي أو المفتوح: يسعى هذا الترميز الى اختزال البيانات وتصنيفها الى فئات أو وحدات تساعد فيما بعد الباحث على المقارنة وكذا استخراج مفاهيم وأبعادها.

الترميز المحوري: هذا الترميز يسعى الى ربط الفئات ببعضها البعض واستخراج العلاقة بين هذه الفئات وبناء مصفوفة تحليلية تتمحور حول الفئة المركزية.

الترميز الانتقائي: يعني انتقاء الفئات المهمة من غيرها وبناء مخطط تحليل للظاهرة محل الدراسة، بعد الوصول الى درجة التشبع النظري، والاكتفاء بالفئات المستخرجة والأكثر تبعا مع التخلي عن البقية كحالات سلبية.

### 3- نتائج الدراسة:

تجدر الإشارة الى أن النتائج المعروضة في هذا المقال تعكس نتائج الدراسة الاستطلاعية، وكان الغرض منها التعرف على السياق البحثي وفهمه ثم فهم بعض الأفعال التي كانت غامضة بالنسبة للموضوع، ذلك أن المقاربة المنهجية المستخدمة تولى أهمية قصوى للدراسة الاستطلاعية كونها تعمل على تحديد الاطار الذي



يتعين على الباحث الالتزام به، وحتى لا يقحم الدراسة في مجموعة من السياقات التي من شأنها أن تخرجها عن الهدف الرئيسي.

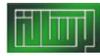
يختلف عرض التكوين من حيث التسمية بين الليسانس والماستر أما الأول فهو علم اجتماع الجريمة والثاني علم اجتماع الاجرام، يمثل هذين العرضين الأطر المعرفية للتخصص، يتعين على الباحث الالتزام بها أثناء التدريس ونقل المعرفة كما يمثلان أيضا الأطر المعرفية التفسيرية للتخصص. بطبيعة الحال قراءة عرض التكوين لعلم اجتماع الجريمة يتبين مدى اختلاف مضمونه عن بقية عروض التكوين المفتوحة في الكثير من جامعات الوطن تحت نفس العنوان تحيلنا على الحقل المعرفي التخصصي لعلم الاجرام أو ما يصطلح عليه بعلم الاجرام ذو الصبغة السوسيولوجية المتعدد التخصصات من حيث مقارنة دراسة ظاهرة الجريمة اذ يجمع بين علم النفس، العلوم القانونية، الانثربولوجيا، وعلم العقاب، كما يغلب عليه بالدرجة الأولى التحليل السوسيولوجي للجريمة، أما علم اجتماع الاجرام فلا يختلف في مضمونه عن عروض التكوين الموجودة في بعض جامعات الوطن، كما أن قراءة هذا العرض تحيلنا على استخلاص الرؤية السوسيولوجية للجريمة كظاهرة جماعية، هذا ما يعكسه على الأقل عنوان التخصص. أما ما تعلق بموضوع التخصص إذا اخذنا بعين الاعتبار العنوان ومضمون العرض فيمكن استخلاص ما يلي:

من حيث الموضوع: بالنسبة لعلم اجتماع الجريمة ومضمونه يمكن موقعتهما خاصة في النموذج التفسيري المعروف بالفعل الجرمي *Le paradigme de l'acte criminel* و يجمع بين العلوم السلوكية الاكلينيكية والمظاهر السببية للفعل، وتنبثق عنها اجراءات الوقاية والعلاج.

أما من حيث شبكة القراءة *La grille de lecture* يحيلنا مفهوم الجريمة على الفعل الفردي المنعزل والحر. أما علم اجتماع الاجرام ومضمون العرض يمكن موقعتهما من حيث الموضوع في نموذج الحركة الاجرامية *le paradigme des mouvements de la criminalité* و نجده خاصة في الاعمال الكبرى لعلم الاجتماع ويحلل على المستوى الماكروسوسيولوجي، والذي تنبثق عنه اجراءات الوقاية والرقابة على الحركة الاجرامية. أما من حيث شبكة القراءة فيحيلنا على الظاهرة الجماعية *Le phénomène de masse* التي تتأثر بالبنى الاجتماعية والنماذج الثقافية السائدة.

أما بالنسبة للمواضيع البحثية المنتقاة بالنسبة للحقل المعرفي لعلم اجتماع الجريمة، فتجمع بين الانحراف والجنوح، الافعال الخارقة للقانون الجنائي، العود، الضبط الاجتماعي، العنف... الخ وبعد تحليل هذه المواضيع تم استخلاص أن جزء منها يخرج عن موضوع التخصص ولا يقدم قراءة واضحة للظاهرة والجزء الآخر ينحصر في الرؤية المعيارية القانونية الضيقة، كما تجمع مجمل المواضيع بين الانحراف والجريمة في أن واحد.

تم تحليل السياق البحثي من خلال الاستجابة للخطوات المنهجية الثلاث المطروحة من طرف ستروس وكوربين واستخلاص ما يلي:



أولاً: الوضعيات والظروف التي تشكل بنية الظاهرة تحت الدراسة:

هناك بنيتين أساسيتين للظاهرة تحت الدراسة: البنية الاجتماعية والبنية المعرفية، فالبنية الاجتماعية الاجتماعية نجدها ترتبط برد الفعل الاجتماعي لسلوكيات أو الوضعيات المشكّلة les situations problèmes وتحيلنا على الانحراف والجنوح وتتمركز في النموذج الثاني وهو نموذج رد الفعل الاجتماعي الذي يخضع لسياقات اجتماعية خاصة بما فيها عتبة التحمل لسلوكيات معينة والبنية الاجتماعية الرسمية القانونية والتي بدورها تخضع لوضعيات وسياقات اجتماعية تجعل منها نسبية وغير موضوعية تبدأ من تكييف الفعل على أنه جريمة باتخاذ القانون الجنائي كمرجع، غير أن هذا التكييف يخضع بدوره الى مستوى الخبرة وعتبة التحمل (Combessie 2007) والسياقات الاجتماعية التي تجرم فيها الأفعال (Garfinkel 1967) من خلال التأثير بالشواهد التوثيقية وعلاقات القوة والسيطرة (Foucault 1975) المتحكمة ف عمليات التجريم وصولاً الى المحاكمة وقرار هيئة المحلفين و يعتبر الحد الفاصل بين الجريمة من عدمها، أما البنية المعرفية فترتبط بالسياق أو الفضاء المؤسسي الجامعي وما يفرضه من شروط على بناء المعرفة العلمية، وبناء الواقعة العلمية التي تخضع بدورها الى الخبرة والمعامل الانساني (Coefficient humanistic)، حسب زنانيكي (Znaniecki).

ان البحث في موضوع الجريمة في هذا السياق يحمل ازدواجية الموضوع، الجريمة والانحراف، في أن واحد أي الزاوية المعيارية القانونية والمعايير الاجتماعية، اذ يتم موقعة أغلب المواضيع في نموذج الفعل السببي دون الرجوع الى الحدود المفروضة ابستمولوجيا على انتاج المعرفة، كما تغيب القطيعة الابستمولوجية نتيجة نسبية المعيار التجريبي، الذي يجعل من الممارسة مرهونة بين الواقع المعرفي والاجتماعي.

ثانياً: الأفعال/التفاعلات الروتينية للأعضاء<sup>17</sup> والاستراتيجيات المتخذة كاستجابة للحوادث والمشاكل.

تشكل عملية بناء المعرفة من خلال عدة عمليات تخضع للروتين المرتبط بالسياق الاجتماعي المنتج للمعرفة وكذا الواقع المؤسسي، كما أنها تبرز من خلال ثنائية الفعل والتفاعل، الفعل عن طريق نقل المعرفة وبنائها والتفاعل من خلال تبرير المواضيع واقحامها في الحقل المعرفي التخصصي لعلم اجتماع الجريمة كاستجابة للواقع الاجتماعي أو لبعض الظواهر التي يتم تداولها اعلامياً.

ثالثاً: النتائج ومخرجات الفعل/التفاعل:

وكنتيجة لما سبق تظهر المعرفة العلمية المنتجة تارة كاستجابة لمشاكل الواقع الاجتماعي ثم تبني معرفياً وتارة كاستجابة لما يفرضه الميدان وعروض التكوين، لكن من دون احداث قطيعة باراديغمية لتبرير كيفية نقل وبناء المعرفة، ومن ثم الوقوع في عملية اختزال لمجموعة من الأحداث الاجتماعية في مواضيع بحثية.



## خاتمة

من خلال ما استعرضناه في المحطات السابقة يمكن أن نجمع بين خاصيتين أساسيتين:

الخاصية الأولى ترتبط بتكثيف الفعل والتأويل المرتبط برد الفعل الاجتماعي:

ان الجمع بين البارادغمين يتبلور من خلال الممارسة التي تحول الأول كبنية موضوعية الى بنية ذاتية وتتأثر بمجموعة من العوامل، هذه العوامل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في دراسة الجريمة كحدود معرفية تفرض نفسها على الباحث وتفرض نفسها على الجريمة كمفهوم له بعده الانطولوجي، اذ لا يمكن دراسته خارج البنى الموضوعية القانونية المعيارية المعبرة عن هوية الفضاء الاجتماعي السياسي ولا يمكن فصله عن الممارسات الاجتماعية أو تأويل الفاعلين الاجتماعيين للبنى الموضوعية للجريمة داخل سياقات اجتماعية معينة ومن ثم الانحراف متأثرين بثقافة المجتمع التي تخضع في تأويلها للمعامل الانساناوي، ومن هنا نكون قد جمعنا بين الجريمة والانحراف من خلال الفعل كمفهوم مغلل بموجب القوانين ويعكس البرادغم الأول ورد الفعل كمفهوم لا ينفي بنية القوانين الجنائية وإنما يعكس تأويلها من خلال ذوات دالة تحمل هوية مزدوجة، موضوعية وذاتية.

الخاصية الثانية ترتبط بالبناء المعرفي:

رغم ارتباط المعرفة عموماً والمعرفة السوسولوجية خصوصاً بالمدونة المعرفية المرتبطة بالأطر النظرية والقيود المؤسسية التي تفرضها على إنتاج المعرفة الا أنها، أي المعرفة، لا يمكن أن تفصل عن السياق الاجتماعي المنتج لها، هذا السياق الاجتماعي الذي يفرض أيضاً بنى معرفية *Des structures cognitives* على الذات العارفة المنعكسة في ما تنتجه، فالجريمة كحقيقة مبنية اجتماعياً وسياسياً وتعكس الطرق التي يتم من خلالها تحديث السلطة الاقتصادية والسياسية رسمياً عن طريق القوانين<sup>18</sup>، تنتج مدونة معرفية تدرك عن طريق عملية التفاعل بين التبادل الذاتي الاجتماعي والبنى الاجتماعية الماكروسوسولوجية، وتتحوّل هذه المدونة في الكثير من الحالات الى معرفة مجدّرة في الواقع المؤسسي وتصبح الأخلاق الخفية لهذا الواقع وتمارس عليه قوة الزامية، وكل محاولة للتملص منها تؤدي بالباحث الى تشويه الواقع الحقيقي للفعل.

من هذا المنطلق يمكن القول بان البحث في موضوع الجريمة لا يمكن فصله عن منطلق الدولة ومؤسساتها المنتج لمدونة قانونية تجرّم الأفعال وتعاقب عليها وتعكس في ذات الوقت السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة في مجتمع ما، كما تعبر أيضاً وفي فترة ما عن مصالح الهوية المدنية *L'identité civique* بالمفهوم السياسي وليس الفرد بمفهوم الطبيعة، وبالتالي يتعين على الباحث دراسة السلوك ورد الفعل الاجتماعي داخل السياق الاجتماعي المنتج له واستعراضهما معا من منظور علمي.

## الهوامش

- 1- لا يعكس عنوان المقال الثنائية الجدلية النظرية المطروحة في علم الاجتماع وإنما يعبر عن الجانب البنائي للجريمة constructiviste على المستوى المعرفي والفعل كسلوك أو طريقة تصرف معين على أرض الواقع ومرجعية تكييفها.
- 2- يعتبره ألفارو بيراز على أنه حفل معرفي ونشاط معقد متعدد التخصصات ذو طبيعة علمية وأخلاقية في نفس الوقت، هدفه، كشف وفهم الحقيقة الإجرامية بالمعنى الواسع.
- 3- اذا كان علم الاجتماع كغيره من العلوم مبني على مجموعة من الفئات المشكلة لبني معرفية، هذه الفئات والبنى بدورها عبارة عن وقائع اجتماعية يتعين على علم الاجتماع دراستها.
- 4- تعبر عن رؤية بنائية ميكروسوسيولوجية، تختلف عن الطرح الدوركايمي للوقائع الاجتماعية والتي تعتبر بالنسبة اليه خارجة عن ذوات الأفراد وتمارس عليهم قوة قهرية كما يجب اعتبارها كأشياء عند دراستها.
- Goldmann Lucien: Epistémologie de la sociologie, in : logique et connaissance scientifique. Sous la direction de Jean Piaget, Editions Gallimard, Paris, 1967 p. 992
- 5- Pirez Alvaro: De quelques enjeux épistémologiques d'une méthodologie générale pour les sciences sociales", 1997 p.29 [texte disponible sur <http://classiques.uqac.ca/>]
- 6- Langlois Stéphane Leman: La sociocriminologie, les Presses de l'Université de Montréal, Canada, 2007 p.39
- 7- Hamel Jacques: Précis d'épistémologie des sciences sociales, 1997 p.16, [texte disponible sur <http://classiques.uqac.ca/>]
- 8- Pirez Alvaro: La criminologie et ses objets paradoxaux, in *Déviance et Société* vol 17 N°02 , 1993 p.138, [texte disponible sur <http://www.persee.fr>]
- 9- أعمال جيفري ريمان J.Reiman حول القوانين الجنائية، خاصة في كتابه بعنوان: "The rich get richer and the poor get prison"
- 10- Marc LeBlanc et Nguyen Thi-Hau: Réactions sociales à la déviance : une étude exploratoire, *Acta Criminologica*, vol. 7, N° 1, 1974 pp.107-132, [texte disponible sur <http://id.erudit.org/iderudit/017032ar>]
- 11- Szabo Denis: Science et crime, 1986 p.15, [texte disponible sur <http://classiques.uqac.ca/>]
- 12- Schinckus Christophe: Constructivisme et relativisme ou l'expression de la postmodernité dans les sciences sociales, in *Epistémologie de la sociologie*, Jaquemain Marc et Frère Bruno (dir), 1<sup>er</sup>ed, Editions de Boeck, Belgique, 2008 p.99.
- 13- يطلق على هذا التيار البحثي بالبنائية الاجتماعية أو علم الاجتماع البنائي للعلوم ويتمركز في أعمال كل من كنور -ستينا، لاتور، فولغارولنش.
- 14- قام الانثروبولوجيين بتطوير مفهوم النسبية الثقافية كردة فعل على التمرکز الاثني، ذلك أن التقاليد الثقافية يجب أن تفهم في سياقها كاستجابة للمشاكل والفرص داخل مجتمع معين.
- 15- Smith Charlotte: Palgrave dictionary of anthropology, Macmillan Press, UK, 2005.
- 16- Charmaz Kathy: Constructing grounded theory, Sage Publication, USA, 2006 p.130
- 17- نعتقد أن مفهوم الأعضاء الانثوميثودولوجي لأنه يعطي أكثر دلالة لمكانة الأفراد في البحث كونهم جزء من الواقع المدروس ويساهمون بطريقة أو بأخرى في بناء هذا الواقع مقارنة بمصطلح المبحوث الذي يقوض هذه الدلالة ويعبر عن الرؤية الفوقية ويفرض حدودا بين الباحث والواقع المدروس.
- 18- Yar Majid: Recognition as the Grounds of a General Theory of Crime as Social Harm? In Recognition theory as social research, Edited by O'neill Shane and Smith Socholas, Palgrave Macmillan, New York, 2012 p.114